

التأمينات تؤكد مساواة معاشات عاملي شركات الخصصة بالقطاع العام



الاثنين 20 فبراير 2012 12:02 م

أكدت وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية الاثنين على مساوات معاشات العاملين بالشركات التي تم خصصتها في منتصف التسعينات من القرن الماضي بنظرانهم بالقطاع العام

ووافقت الوزيرة نجوى خليل على استثناءهم من تطبيق قاعدة الحد الأقصى لأجر التسوية وهي نسبة 140% من الأجر قبل خمس سنوات من الخروج علي المعاش والتي يتم تطبيقها عند حساب معاشات العاملين بشركات القطاع الخاص نتيجة خصصة الشركات التي عملوا بها وهو ما أثر علي قيمة المعاشات المنصرفة والمستحقة لهؤلاء العاملين حيث أن الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي كانت تسوي معاشاتهم علي اعتبار أنهم من العاملين بالقطاع الخاص بحكم ما ترتب عليه من عملية خصصة تلك الشركات

وقال مصدر مسئول بالهيئة القومية للتأمين الاجتماعي إن قاعدة الـ 140% تطبق على العاملين بالقطاع الخاص حيث يحسب المعاش بمقتضاها على متوسط أجر آخر 5 سنوات

وأشار إلى أنه من ضمن الشركات التي تقدم بها العاملون بطلب إلى الوزيرة هي (الصعيد العامة للمقاولات والبويات والصناعات الكيماوية والعربية المتحدة بولفارا للغزل وأسمنت بورتلاند طرة المصرية) إضافة إلى شركات (مساهمة البحيرة والنيل لحليج الأقطان وسيدي كيرير للبتروكيماويات).

ومن جانب آخر، قال المصدر إنه تمت الموافقة على تعيين 23 من مصابي الثورة من بينهم ثلاثة من حملة المؤهلات العليا و5 من المؤهلات المتوسطة بالإضافة إلى 15 خدمات معاونة بالهيئة القومية للتأمينات فيما جرى تجهيز أوراقهم لإستلام العمل

أش أ